International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 10 October - 2025, Pages: 276-298

The Role of Monetary Policies on Economic Stability Indicators in Sudan during the Period 2010–2020

Dr. HOWYDA ELTAHIR HASSAN TAHA1, Dr. ABDELRAHMAN MANOFAL GORASHI MUSA2-

1Ministry of finance and economy and manpower- General Administration of Development planning.
2Ministry of finance and economy and manpower,Investment Commission

Abstract: This study aims to identify the concepts associated with monetary policy and economic stability and their indicators, and to analyze the impact of monetary policy on some indicators of economic stability in Sudan. The study relied on the descriptive-analytical approach, which describes and analyzes the effectiveness of monetary policies in achieving economic stability. The aim is to arrive at logical conclusions that contribute to providing proposed solutions and perspectives to the study problem. The study concluded that monetary policy primarily aims to achieve price stability by controlling the money supply, which contributes to reducing inflation and stabilizing the currency exchange rate, which is an essential factor in attracting local and foreign investment. Monetary policy also contributes to stimulating economic growth by adjusting interest rates. Lowering interest rates encourages borrowing and investment, while raising them reduces spending and promotes savings. Monetary policy is a pivotal tool in addressing economic challenges and crises. The study recommended the adoption of sound monetary policies that contribute to exchange rate stability, which would support foreign trade, increase foreign capital flows, and improve the balance of payments. The study also emphasized that the effectiveness of monetary policy requires tight coordination with other economic policies, most notably fiscal policy, to achieve comprehensive economic goals. This effectiveness relies on the central bank's credibility and transparency in defining its objectives and continuous communication with the market and society, which contributes to creating stable expectations that positively influence the decisions of investors and consumers.

Keywords: Monetary Policy - Economic Stability

دور السياسات النقدية علي مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2010-2020م

د. عبد الرحمن منوفل قرشي وزارة لمالية والاقتصاد والقوي العاملة شمال كردفان مفوضية الاستثمار.
د. هويدا الطاهر حسن طه وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة شمال كردفان الإدارة العامة للتخطيط التنموي.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي ومؤشراته، وتحليل أثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعنى بوصف وتحليل مدى فعالية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تُسهم في تقديم حلول وتصورات مقترحة لمشكلة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تهدف أساسًا إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال التحكم في عرض النقود، الأمر الذي يسهم في الحد من التضخم واستقرار سعر صرف العملة، مما يُعد عاملًا جوهريًا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تساهم السياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تعديل أسعار الفائدة، حيث يؤدي خفض الفائدة إلى تشجيع الاقتراض والاستثمار، بينما يُسهم رفعها في تقليل الإنفاق وتعزيز الادخار.تُعد السياسة النقدية أداة محورية في مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات نقدية سليمة تساهم في استقرار سعر الصرف، الأمر الذي من شأنه دعم التجارة الخارجية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

كما أكدت الدراسة أن فعالية السياسة النقدية تتطلب تنسيقًا محكمًا مع السياسات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها السياسة المالية، لتحقيق أهداف اقتصادية شاملة. وتعتمد هذه الفعالية على مصداقية البنك المركزي وشفافيته في تحديد أهدافه والتواصل المستمر مع السوق والمجتمع، مما يُسهم في خلق توقعات مستقرة تؤثر إيجابيًا على قرارات المستثمرين والمستهلكين.

الكلمات المفتاحية:
السياسة النقدية – الاستقرار الاقتصادي

الإطار المنهجي

المقدمة

تُعد السياسة النقدية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق نجاحها الاقتصادي، وتمثل إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، إلى جانب السياسات الأخرى، حيث تُعد القلب النابض والدرع الواقي للاقتصاد من الأزمات والصدمات التي قد تواجهه.

وتسعى السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، تفاديًا للتضخم الذي يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للنقد، ويُسهم في انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي حدوث اختلال في التوازن الداخلي. كما تهدف السياسة النقدية إلى تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال استخدام أدوات فعّالة قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى. وقد ازدادت أهميتها منذ مطلع القرن العشرين نتيجة تصاعد الأزمات النقدية، ما أدى إلى تنامي دورها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، عبر زيادة معدلات النمو، مكافحة التضخم، والحد من البطالة.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة للسياسة النقدية، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 2010م إلى 2020م.

◈مشكلة الدراسة:

يُعد السودان من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي كمدخل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي. غير أن هذه الغاية تتطلب جهودًا مكثفة لتفادي الأزمات وتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات. من هنا تطرح الدراسة الإشكالية التالية:ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 2010م إلى 2020م؟

1. ما المقصود بالسياسة النقدية؟ وما أبرز أدواتها وأهدافها النهائية؟
2. ما المقصود بالاستقرار الاقتصادي؟ وما أبرز مؤشراته؟
3. ما هو مسار السياسة النقدية المتبع في السودان خلال فترة الدراسة؟
4. هل أثّرت السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة؟

◆أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لا سيما في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوداني. حيث يُمكن لسياسة نقدية فعّالة أن تُسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي، وجذب الاستثمارات، وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

◆أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على المفاهيم المرتبطة بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.
2. دراسة تطور بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة.
3. تحليل أثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان.

◆فروض الدراسة:

1. تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في السودان.
2. السياسة النقدية المتبعة في السودان ساهمت في زيادة معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
3. للسياسة النقدية أثر على معدلات البطالة.
4. ميزان المدفوعات يُعد مؤشرًا لتقييم مدى فاعلية السياسة النقدية المتبعة

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: 2010–2020م الحدود المكانية:جمهورية السودان .

منهجية الدراسة

في هذه الدرسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مصادر المعلومات الثانوية متمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدوريات والرسائل الجامعية والاوراق العلمية والتقارير، بغرض التحقق من الفروض والوصول الي اهداف الدراسة.

المحور الأول

الاطار النظري للسياسة النقدية المفهوم و الاتجاهات والادوات والاهداف

رغم تنوع أدوات السياسة الاقتصادية الكلية إلا أن السياسة النقدية هي الأداة الرئيسية والهامة التي تستخدمها السلطة النقدية بغرض التحكم في المعروض النقدي للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة.

نسبة للتغيرات التي طرأت علي القطاع النقدي والمصرفى من جراء تطور النظريات النقدية والتغيرات الاقتصادية بصفة عامة اكتسبت السياسة النقدية عدة مفاهيم مختلفة رغم اختلافها الا انها تتفق في مضمونها علي اعتبار السياسة النقدية أداة تستعمل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مفهوم السياسة النقدية

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 10 October - 2025, Pages: 276-298

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة التدابير والاجرءات المتخذة من قبل السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف معينة[1].
أيضاً تعرف السياسة النقدية بأنها السياسة التي يستخدمها البنك المركزي كأداة تأثير علي عرض النقود من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2]. كما تعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بغرض الرقابة علي الإئتمان والتأثير عليه لضمان تحقيق الاهداف الاقتصادية التي تصبو اليها الحكومة[3].
أيضاً تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية المتثملة في البنك المركزي من أجل إحداث أثر علي الاقتصاد أو من أجل ضمان استقرار اسعار الصرف[4].
من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن السياسة النقدية ترجع سلطة الاشراف عليها وتسييرها للسلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال التأثير علي المعروض النقدي والرقابة علي الائتمان لضمان استقرار اسعار الصرف.

اتجاهات السياسة النقدية

ان اتجاه السياسة النقدية مرهون بنوع المشكلة أو الازمة القائمة وبمحاولة معالجتها، عليه فإن السياسة النقدية يكون اما نحو الانكماش أو التوسع[5] كما يلي:

- السياسة النقدية الانكماشية : يتبعها البنك المركزي من أجل تقييد الائتمان وكمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الاسعار والتضخم.
- السياسة النقدية التوسعية : ينتهجها البنك المركزي لتسريع نمو الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الائتمان وزيادة الانتاج والتخفيف من حدة البطالة.

أدوات السياسة النقدية

بما أن عمل السياسة النقدية يتمثل في التأثير في حجم النقود المتدوالة وكمية الائتمان لذلك الفكر الاقتصادي ابتكر أداوت للسياسة النقدية تستخدمها لتحقيق الاهداف النقدية والاقتصادية، هذه الادوات هي:

1. **تغيير سعر إعادة الخصم:**يقصد به الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من جراء إعادة خصم الاوراق التجارية المالية الممنوحة من طرف البنوك التجارية بغرض حصولها علي السيولة[6]، أذا أراد البنك تخفيض المعروض النقدي عمد الي

[1]. ديس فاطيمة الزهرة،دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية–دراسة حالة أزمة الديون السياسة في منطة الأورو،أطروحة دكتوراة تخصص نقود وبنوك،جامعة ابوبكر بلقايد،تلسمان 2017–2018م ص 29

[2]. خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2013م ص 295

[3]. يسعد عبد الرحمن، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات – دراسة حالة الجزائر 1990–2013م،اطروحة اقتصاد تخصص اقتصاد دولي، جامعةحسيبة بن بوعلي، الشلف ،2014–2015 ص57

[4].عمروش شريف ، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة 2005م ص32

[5]. خباية عبد الله ، مرجع سابق ص 296

[6]. بناني فتحيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة بومرداس 2008–2009 ص110

رفع سعر إعادة الخصم هذا في إطار سياسة نقدية انكماشية، أما إذا رغب البنك المركزي في زيادة المعروض النقدي عمل علي تخفيض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية علي التوسع في منح القروض، هذا في إطار إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية.

2. **تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:** تفرض هذه النسبة من طرف البنك المركزي علي ودائع البنوك التجارية، وبهذا يستيطع البنك المركزي التأثير علي المعروض النقدي بالزيادة من خلال خفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يزيد من قدرة البنوك علي منح الائتمان، وفي حالة سعي البنك المركزي الي تخفيض المعروض النقدي عمل علي رفع نسبة الاحتياطي القانوني ليحد من قدرة البنوك التجارية علي منح القروض وتخفيض حجم الائتمان[1].

أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدت اهداف أهما:

- **تحقيق استقرار في المستوي العام للاسعار:** يعتبر اهم هدف تسعي السلطة النقدية لتحقيقه للحد من التضخم، وإحتواء تحركات الاسعار الي أدني مستوياتها من خلال تجنب التغيرات المؤثرة علي قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي[2].
- **تحقيق النمو الاقتصادي:** إن العمل علي تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعتبر الهدف الاساسي للسياسة النقدية[3].والنمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقة وليست نقدية وعلي المدي البعيد[4].

ان فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها علي الاستثمار باعتباره محدداً للنمو، والتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في عرض النقود تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة الذي يحدد من حجم الاستثمار الخاص، وإن بقاء أسعار الفائدة الحقيقة عند مستويات منخضة تسمح لنا بخلق بيئة ملائمة لتمويل الاستثمار، وهذا يتطلب انتهاج سياسة نقدية توسعية تتم عن طريق زيادة المعروض النقدي ولكن ينجم عن هذا آثار تضخمية ولتجنبها يجب ان تقرن بسياسة مالية انكماشية[5].

- **تحقيق التشغيل التام:** يعد رفع مستوي التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الأهداف المهمة وبمساعدة السلطة النقدية خاصة من خلال رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يساهم في زيادة حجم الاستثمار، وهذا بدوره ينعكس بالايجاب

[1]. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر واتلوزيع، الطبعة الاولي، عمان 2014م ص150

[2]. علي اسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط علي السياسة النقدية في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد25، جامعة كربلاء،كلية الادارة والاقتصاد،قسم الاقتصاد،ص323

[3]. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية،دار اليازوري العلمية للنشر والتويع، الاردن2006ص190

[4]بلوافي محمد، النظريات والسياسات النقدية والمالية،مطبوعة موجهة لطلبة سنة اولي ماستر علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة إدرار2018-2019 ص 4، 5

[5]. زكريا الدوري، يسري السامرائي، مرجع سابق ص190

علي تشغيل الموارد البشرية ووسائل الانتاج المعطلة[1].فعدم استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة مثلي أو تعطل بعضها عن العمل يقود الي خسارة يتكبدها الاقتصاد، ولتحقيق هدف العمالة الكاملة اي السماح بمعدل بطالة منخفض يترواح بين 3% الي5%[2].

- **تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:** يعني به التحكم في كمية النقود بما يتلائم مع مستوي النشاط وتلافي حدوث الازمات النقدية والاقتصادية وهو ما يؤدي الاستقرار النقدي الذي بدوره يؤدي الي الاستقرار الاقتصادي[3].
- **تحقيق التوازن الخارجي:** اي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للعمل لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سعر الصرف[4].

بالاضافة للاهداف العامة التالية[5]:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- المحافظة علي قيمة العملة وضمان قابلية تحويلها الي العملات الاخري.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- دعم السياسة الاقتصادية الكلية.

المحور الثاني
مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته

الاستقرار الاقتصادي يقصد تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ علي درجة مناسبة في استقرار المستوي العام للاسعار، بالاضافة الي استقرار ميزان المدفوعات،وعليه هو يستهدف علاج مشكلة البطالة والتضخم ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وتحقيق معدل نمو مرتفع، إذن هو منظومة متعددة العناصر متشابكة الابعاد ومتنوعة الانشطة تشكل في مجلمها مؤشرات للاستقرار الاقتصادي6.مفهوم الاستقرار الاقتصادي يرتبط بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية الي أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو ترتفع معدلات البطالة، وينخفض المستوي العام للاسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة

[1]. حيدر طالب موسي، صباح رحيم مهدي، حيدر حسين عذافة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية 2009–2017، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد المجل26 العدد 119، 3ابريل2020 ص 412.

[2]. متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر موزعون وناشرون،عمان2014م 195

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013م ص20

[4].متولي عبد القادر، مرجع سابق ص 196.

[5].فريد بن طالبي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الاشارة لحالة الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد–دراسة نظرية– العدد30جوان 2008م ص 157م.

[6]. ميهوب مسعود،دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، في ضوء الاصلاحات الاقتصادية [1990–2015]، اطروحة دكتوراه ،تخصص علوم تجارية جامعة لمسيله2016–2017، ص7

منتظمة من الازدهار والركود. إلا أنه في الواقع الدورات الاقتصادية لاتأخذ شكلاً منتظماً، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم و تدهور معدلات النمو الحقيقية[1].

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي الأهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية وتتمثل في:

- **التضخم** : هو الزيادة في التداول النقدي التي يترتب عليها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات، خلال فترة زمنية معينة تؤدي الي الزيادة المستمرة في المستوي العام للاسعار،وتخلق عدم التوزان في الاقتصاد[2].

فالسياسة النقدية تعمل علي مكافحة الضغوط التضخمية لتحقيق الاستقرار في الاسعار، ويتم هذا عن طريق السلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي متبعاً سياسة نقدية انكماشية لمعالجة التضخم.

- **البطالة** : هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية تدل علي وجود بعض اشخاص مؤهلين باحثين عن العمل، وراغبين فيه، ولهم القدره عليه، ويقبلون به عند الاجر السائد، ولكنهم لايجدونه بالنوع والمستوي المطلوبين، وذلك خلال فترة زمنية معينة[3].ويعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولايمكن علاج مشكلة البطالة مالم يكن هناك تصور حقيقي لها[4].
- **النمو الاقتصادي** : هو حدوث زيادة مستمرة علي المدي البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[5].ويرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف التوظيف الكامل وعليه يكون النمو الاقتصادي الوحيد القادر علي امتصاص فائض عنصر العمل وتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير علي معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني من اجل الوصول الي النمو السريع[6].
- **ميزان المدفوعات:** هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين و العالم الخارجي، و ذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. كما يمكن تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة. وهو عبارة أيضا عن تقدير مالي

[1]. ضيف احمد،أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي المتسدام في الجزائر[1989-2012]، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2014-2015،ص76

[2]. بن البار محمد، أثر السياسة النقدية علي التضخم في الجزائر للفترة من 1986-2014م دارسة تحليلة قياسية،اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية،جامعة لمسيلة، 2016-2017مص18

[3].روشو عبد القادر، الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة في المجتعات العربية –المجتمع الجزائري نموذج للفترة من 2001-2018م، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية للابحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية2018م ص 999

[4]. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية ، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية،جامعة سطيف،2009-2010م ص 4.

[5].ضيف احمد، مرجع سابق ص9.

[6]. رميسة كلاش،الهام نايلي، موسي بونويرة، أثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر1974-2018م مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد11 العدد 1 ص 278

لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. لأن هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للبلد، فإذا كان ميزان المدفوعات خاسراً أو سلبياً فهذا يعني ازدياد مديونية البلد تجاه العالم الخارجي، وبالتالي ازدياد عرض عملته في الأسواق الدولية بأكثر من الطلب عليها؛ مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها إذا كانت معومة في الأسواق وتتمتع بحرية الإدخال والإخراج، أما إذا كان ميزان المدفوعات رابحاً أو إيجابياً فإن ذلك يعني ازدياد دائنية البلد المعني للعالم الخارجي، وازدياد الطلب على عملته بأكثر من عرضها؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق الدولية،وعلى هذا الأساس يظهر ميزان المدفوعات عوامل الصحة والخلل في الاقتصاد الوطني. فالاقتصاد السليم يتمتع بميزان رابح أو متوازن. أما الاقتصاد المريض فهو الذي يعاني العجز المستمر في ميزان مدفوعاته[1].

المحور الثالث
تطور السياسة النقدية في السودان خلال فترة الدراسة 2010 حتى 2020م

هدفت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2010 الي توفير وتنظيم السيولة للنشاط الاقتصادي بحيث يتم إحتواء التضخم من غير ان يؤدي ذلك انزلاق نحو الركود الاقتصادي وذلك لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 6% والمحافظة على معدل تضخم في حدود 9% في المتوسط وبإستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود بمعدل 23.5% و العمل على استقرار ومرونة سعر الصرف ولتحقيق هذه الاهداف عمل بنك السودان المركزي على إدارة وتنظيم السيولة لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي ، و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالتركيز علي الادوات غير المباشرة والتي تمثلت في عمليات السوق المفتوحة، بالاضافة الي التمويل المباشر للمصارف ومن ثم توفير السيولة للقطاع الخاص نتيجة لتأثير العوامل والتطورات الاقتصادية الخارجية متمثلة في أرتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة، والداخلية وعلي رأسها عدم اليقينية وتوقعات المرحلة التى صاحبت عملية إستفتاء جنوب السودان والتوسع في حجم الكتلة النقدية مما دفع بنك السودان المركزي الي إعادة النظر في سياسة الضخ السيولي وإلي تعديل نسب الاحتياطي النقدي القانوني في النصف الثاني من عام 2010 من 8٪ إلي 11٪ وعلي الرغم من الاجراءات التى إتخذها بنك السودان المركزي كانت محصلة العام إرتفاع متوسط معدل التضخم الي 13% في العام 2010 ، وتحقق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5.2 % وارتفع معدل نمو عرض النقود الي 25.4 % بنهاية العام[2].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية للعام 2011م في مجملها الي توفير وتنظيم السيولة للنشاط الاقتصادي، بحيث يتم احتواء التضخم من غير ان يؤدي ذلك الي الانزلاق نحو الركود الاقتصادي وذلك لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المتمثلة

[1] . /www.marefa.org/ميزان_المدفوعات/simplified

[2]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 50 للعام 2010 ص23

في معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 4.9% والمحافظة على معدل تضخم في حدود 12% في المتوسط ، وبإستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود بمعدل 17% و العمل على استقرار ومرونة سعر الصرف . ولتحقيق هذه الاهداف، عمل بنك السودان المركزي على إدارة وتنظيم السيولة لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية وتفادي الركود الاقتصادي، و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالتركيز علي الادوات غير المباشرة والتي تمثلت في عمليات السوق المفتوحة ، بالاضافة الي التمويل المباشر للمصارف ومن ثم توفير السيولة للقطاع الخاصة وقد أدت هذه السياسة الي تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.5% متوسط معدل التضخم في حدود 18.1%ومعدل نمو عرض النقود بلغ 20.1% ويعزي عدم تحقيق المعدلات المقررة في سياسات العام 2011م لمؤشرات الاقتصاد الكلي الي ارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع اسعارها عالميا وانفصال الجنوب وماصاحبه من تداعيات سالبة علي الاقتصاد القومي وخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية فقدان الدولة حوالي 90% من حصيلة الصادرات وحوالي 40% من الايرادات العامة مما استدعي من البنك المركزي التوسع في شراء وتصدير الذهب والصادرات غير البترولية بنسبة زيادة بلغت 37.9% مقارنة بالعام2010 وكذلك الحصول علي بعض القروض من الهيئات والمؤسسات والصناديق العربية[1].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية لعام 2012 إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام بإتخاذ سياسات نقدية ومالية تحقق نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 2%ومعدلاً للتضخم في حدود 17%ومعدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 15% إلا ان الأداء الفعلي لعام 2012كان مخالفاً للتوقعات، مما اضطر بنك السودان المركزي ازاء العجز الكبير الذي حدث في موازنة الدولة والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الأجنبي إلى تنفيذ حزمة من الإجراءات تمثلت في رفع نسبة الإحتياطي النقدي القانوين من 13%إلى 15%في أبريل ثم إلى 18 %في يوليو، و تم تنفيذ عدد من عمليات السوق المفتوحة، كما تم تنفيذ عدد من عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي،وذلك في ظل السياسة الترشيدية التي ينتهجها البنك المركزي بهدف جذب الموارد لداخل الجهاز المصرفي للحد من الضغوط التضخمية ، وقد نتج عن هذه الإجراءات الآتية:

أ) بلغت الإستدانة المباشرة للحكومة من البنك المركزي 2000 مليون جنيه بنهاية عام 2012 مقابل 1.500 بنهاية عام 2011 ،أي بنسبة زيادة بلغت33%.

ب) بلغت مشتريات البنك المركزي من الأوراق المالية بنهاية عام 2012 مبلغ 1157.8 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 2.275 مليون جنيه بنهاية عام 2011م.

ج) بلغ الأثر التوسعي لعمليات شراء وتخصيص عائدات ذهب التنقيب الأهلي بنهاية عام 2012 مبلغ 4280 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 651.8 مليون جنيه بنهاية عام2011م.

[1]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 51 للعام 2011 ص 25

وكان الأثر المباشر للإجراءات المذكورة أعلاه توسعياً ، مما أدى إلى نمو كبير في عرض النقود بلغ 40.2% بنهاية عام 2012 مقارنة بمستهدف السياسة الذي كان 15% [1].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية 2013م إلى خفض معدلات التضخم إلى حدود 20%– 22% في المتوسط عن طريق الاستمرار في السياسة النقدية الترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد واستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 21 % وتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في حدود 6.3 %.بلغ معدل النمو الفعلي في عرض النقود 13.3% بنهاية عام 2013 ،وهو أقل بكثير من المستهدف البالغ 21% وذلك نتيجة للسياسة الانكماشية التي اتبعها بنك السودان المركزي في شراء وتخصيص عائدات الذهب، ورغم أن معدل التضخم حتى أغسطس من عام 2013 بلغ 9.22% إلا أن متوسط معدل التضخم بلغ 37.1% بنهاية عام 2013 ،وتعزى الزيادة في متوسط معدل التضخم خلال عام 2013 عن المستهدف إلى الانعكاسات السالبة لتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تم تنفيذها في سبتمبر من عام 2013 وأهمها تصحيح سعر الصرف ورفع الدعم عن المحروقات[2].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام 2014 إلى خفض معدلات التضخم إلى حدود 20.9% في المتوسط عن طريق الاستمرار في السياسة النقدية الترشيدية الرامية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد، واستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 16.6%، وتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في حدود 6.3% وفيما يلي الأداء الفعلي

– بلغ معدل النمو الفعلي في عرض النقود 17% بنهاية عام 2014 ،وقد جاءت الزيادة في عرض النقود الفعلي متوافقة إلى حد كبير مع المستهدف 16.6% نتيجة للسياسات التنسيقية بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.

– بلغ معدل التضخم الفعلي 25.7%بنهاية ديسمبر 2014 ،كما بلغ المتوسط السنوي 37.5% مقارنة بالمستهدف البالغ 20.9%، وقد ساهمت الجهود المبذولة في هذا الصدد بالنزول بمعدل التضخم من 40.9%في يناير 2014 إلى 25.7 %في ديسمبر 2014[3].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام 2015م إلى استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم إلي حدود 25.9% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد وباستهداف معدل نمو إسمي فى عرض النقود فى حدود 15.3% للإسهام فى تحقيق معدل نمو حقيقي فى الناتج المحلي الاجمالي فى حدود 6.3%. وفيما يلي الأداء الفعلي :1] بلغ معدل نمو عرض النقود 20.5% بنهاية عام2015 مقارنة بالمستهدف البالغ 15.3% وقد نشأت تلك الزيادة من دخول بنك السودان المركزي في تمويل شراء بعض السلع والمنتجات بهدف دعم أسعارها بالإضافة إلى عوامل أخرى.

[1]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 52 للعام 2012 ص 20

[2]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 53 للعام 2013 ص31

[3]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 54 للعام 2014م ص27

2] بلغ معدل التضخم 12.6%بنهاية ديسمبر 2015 ،كما بلغ متوسط التضخم السنوي 17.3% مقارنة بالمستهدف البالغ 25.9% وقد ساهمت الجهود المبذولة من قبل بنك السودان المركزي ووزارة المالية بالنزول بمعدل التضخم من 24%بنهاية ديسمبر 2014 إلى 12.6% في ديسمبر 2015 .ومن أهم تلك الجهود إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف منذ سبتمبر 2014 والذي ساهم في إمتصاص جزءأ مقدرا من التوسع النقدي في عام 2015 ، وذلك عن طريق تقليل تدخل بنك السودان المركزي لتغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف التجارية[1].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام 2016م إلى تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم إلى حدود 13% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية تستهدف نمواٍ أسمياً في عرض النقود في حدود 19.3% وذلك للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيق في الناتج المحلي الاجمالي في حدود 4.6% وفيما يلي استعراض للاداء الفعلي:

1] بلغ معدل نمو عرض النقود 29% بنهاية عام 2016 مقارنة بالمستهدف البالغ 19.3% ويرجع الإنحراف في عرض النقود إلى إرتفاع صافي الإستدانة الحكومية المؤقتة ورصيد الضامنات المدفوعة نيابة عن الحكومة ، بالإضافة إلى فروقات شراء وتخصيص عائدات الذهب وفروقات دعم القمح ، و إرتفاع حجم التمويل الممنوح للمصارف ومساهمات بنك السودان المركزي في المحافظ التمويلية .

2] بلغ معدل التضخم 30.5% بنهاية عام 2016، كما بلغ متوسط التضخم السنوي 17.6% مقارنة بالمستهدف 13% يعزى السبب في إنحراف متوسط التضخم السنوي إلى إرتفاع معدل النمو في عرض النقود إلى 29%و تطبيق حزمة الإجراءات الإقتصادية في نوفمبر 2016م[2].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام 2017م الي تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق معدلات احتواء التضخم في حدود بانتهاج في المتوسط 17% سياسة نقدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد باستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 27.3%. و معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمال في حدود 5.3% من خلال تفعيل ادوات السياسة النقدية. **الاداء الفعلي**

1/ بلغ معدل عرض النقود بنهاية العام 2017 68.4% متجاوزا المستهدف البالغ37.3% ويرجع هذ الانحراف الي ارتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة ورصيد الضمانات المدفوعة نيابة عن الحكومة، بالإضافة إلى فروقات سعر شراء عائدات الذهب وتخصيصه للحكومة بسعر أقل، وفروقات دعم القمح .

[1]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 55 للعام 2015 ص 31

[2]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 56 للعام 2016 ص 26

2/ بلغ معدل التضخم الكلي 25.2% بنهاية العام 2017م ،فيما المتوسط السنوي32.4% مقارنة بالمستهدف ويعزي ذلك لارتفاع معدل النمو في عرض النقود الي 68.4 % بسبب التمويل بالعجز بالإضافة إلى تطبيق السلطات المالية لحزمة الإجراءات الاقتصادية 2016 في نوفمبر شملت رفع الدعم عن بعض السلع[1].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام **2018م** إلى تحقيق إستقرار المستوى العام للاسعار عن طريق إحتواء معدلات التضخم في حدود 19.5% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية تحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد وإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود M2 في حدود 18.2% للمساهمة فى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في حدود4%.

الاداء الفعلي :-

1/ بلغ معدل عرض النقود 111.8% بنهاية العام 2018م متجاوزاً المستهدف البالغ 18.2% ويعزى هذا الانحراف اساسا االى إرتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة ورصيد الضمانات المدفوعة نيابة عن الحكومة بالاضافة الى إرتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص و تحريك سعر الصرف.

2/ بلغ معدل التضخم 72.9% بنهاية العام 2018م فيما بلغ المتوسط السنوي 63.3% بنهاية عام 2018 مقارنة بالمستهدف 19.5% وذلك بسب زيادة النمو فى عرض النقود والذى يعزى بصورة أساسية الى إرتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة بالاضافة الى إرتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص و تحريك سعر الصرف.

3/ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي 5.7% بناءا على التقديرات الاولية للجهاز المركزى للاحصاء[2].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام 2019م إلى تحقيق إستقرار المستوى العام للاسعار عن طريق إحتواء معدلات التضخم في حدود 27.1% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية تحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد وإستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقودM2 في حدود 36% للمساهمة فى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في حدود 5.1%.**الاداء الفعلي**

1] بلغ معدل نمو عرض النقود 60.1% بنهاية عام 2019 متجاوزاً معدل النمو المستهدف البالغ 36% ويعزى هذا الانحراف إلى إرتفاع صافي إستحقاقات البنك المركزي على الحكومة المركزية من 117.2 مليارجنيه بنهاية 2018 إلى 198.9 مليار جنيه بنهاية 2019م بمعدل 69.7%.

2] بلغ معدل التضخم 57% بنهاية ديسمبر2019 فيما بلغ المتوسط السنوي 51% بنهاية عام 2019 مقارنة بالمعدل المستهدف البالغ 27.1% وذلك بسبب زيادة النمو فى عرض النقود والذى يعزى بصورة أساسية الى إرتفاع صافي الاستدانة المؤقتة للحكومة المركزية بالضافة الى إرتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص بمعدل42.5%.بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة سالب 3.1% في عام 2019 مقارنة مع معدل نمو 2.8% فى عام 2018 ،حيث إنخفض من

[1]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 57 للعام 2017 ص 29

[2]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 58 للعام 2018 ص 30

36.7 مليون جنيه في عام 2018 إلى 36.2 مليون جنيه في عام 2019 ،وذلك نتيجة إلنخفاض معدلات نمو القطاعات المكونه له[1].

هدفت السياسة النقدية والتمويلية في العام 2020م إلى تحقيق الإستقرار النقدي من خلال التالي:

إستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق إحتواء معدلات التضخم في حدود 30% في المتوسط بانتهاج سياسة نقدية تحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد تستهدف معدل نمو إسمي في عرض النقود (M2) في حدود 50 % للمساهمة فى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في حدود 2.9% وذلك وفقاً لتقديرات نموذج تحديد المؤشرات الإقتصادية الكلية بالتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. وتستهدف السياسة النقدية عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية بإستخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في تحديد نسبة 20% من جملة الودائع المصرفية (عدا الودائع الاستثمارية) كإحتياطي نقدي قانوني، وتحديد تكلفة تمويل في حدود 15% في العام كمؤشر، واستخدام عمليات السوق المفتوحة وعمليات النقد الأجنبي، وإحكام دور بنك السودان المركزي كمقرض اخير ووسيلة الإقناع الادبي.إستقرار سعر الصرف وإستدامته من خلال تعزيز موارد النقد الأجنبي وترشيد إستخدامه والطلب عليه، وإعطاء مرونه للمصدرين في إسترداد وإستخدام حصائل الصادر، وشراء بنك السودان المركزى للذهب بغرض بناء الإحتياطيات الخارجية وإستعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية للإسهام في جذب تحويلات السودانين العاملين بالخارج[2].

المحور الرابع

الدراسة التحليلية لأثر السياسة النقدية علي بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة.2010-2020

1. **أثر السياسة النقدية علي التضخم** يعتبر التضخم مؤشراً للمستوي العام للاسعار،عليه فإن للسياسة النقدية أدوات تستخدمها لضبط معدلات التضخم مثل معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني بهدف التأثير علي الكتلة النقدية من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي.

جدول [1] يوضح معدلات التضخم خلال الفترة من [2010م - 2020م]

الرقم	العام	معدل التضخم%
1	2010م	13
2	2011م	18.9
3	2012م	44.4[3]
4	2013م	41.9
5	2014م	25.4

[1]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 59 للعام 2019 ص 22

[2]. تقرير بنك السودان المركزي رقم 60 للعام 2020 ص 22

6	2015م	12.6
7	2016م	30.5
8	2017م	25.2
9	2018م	72.9
10	2019م	57
11	2020م	269.3

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي 2010-2020م

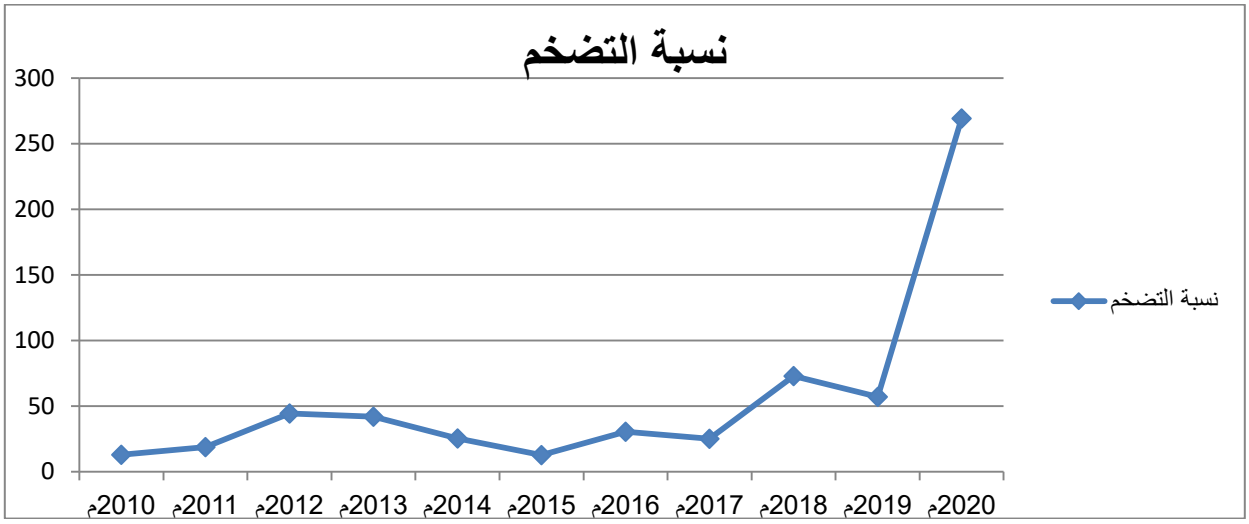

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد علي بينات الجدول 1

2. أثر السياسة النقدية علي البطالة:

تشير الإحصاءات إلى أن معدل المشاركة في القوى العاملة لا يتجاوز نصف من تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً، أي أقل من المعدلات السائدة في العديد من البلدان الأفريقية المجاورة والخارجة من الحوب والصراعات. وفي المناطق الحضرية، بلغت معدلات البطالة بين الشباب 40%، وترتفع تلك المعدلات بدرجة أكبر بين الشابات، حيث تتعرض النساء لتهميش شديد في سوق العمل بوجه عام .وبلغت مشاركة المرأة في القوى العاملة 33% في عام 2014، مقابل 76% بين الرجال، وكان احتمال أن تكون النساء بشكل عام عاطلات عن العمل أكثر من الضعف مقارنة بالرجال. ويزيد احتمال تشغيل النساء والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية على أربعة أمثال مقارنة بمن يعيشون في المناطق الحضرية[1].

جدول [2] يوضح معدلات البطالة خلال الفترة من [2010م - 2020م]

[1] https://blogs.worldbank.org.

الرقم	العام	معدل البطالة
1	2010م	13.7
2	2011م	12
3	2012م	14.8
4	2013م	15.2
5	2014م	25.4
6	2015م	12.6
7	2016م	20.6
8	2017م *	19.6
9	2018م*	19.5
10	2019م*	22.1
11	2020م*	26.8

المصدر: العرض الاقتصادي – وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي 2018م

*المصدر: www.ILO.org

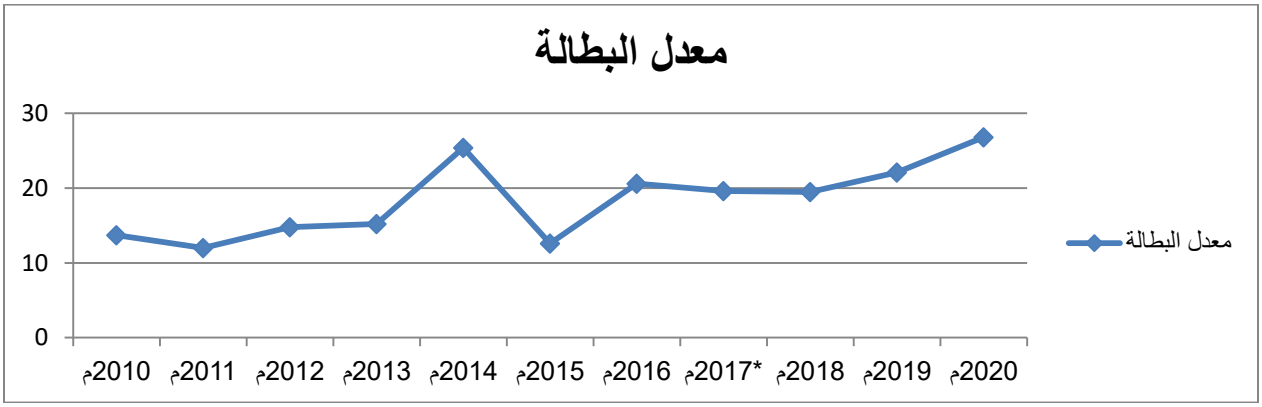

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد علي بيانات الجدول 3

3. اثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي

كان الاقتصاد السوداني قد بدا في النمو غير أنه عقب انفصال جنوب السودان عام2011،وتراجع إنتاج النفط انخفاض الإيرادت الي أكثر من النصف ودخل الاقتصاد حالة من الركود.

جدول [3] يوضح معدلات النمو خلال الفترة من [2010م - 2020م]

الرقم	العام	نسبة النمو
1	2010م	5.2
2	2011م	1.9
3	2012م	1.3
4	2013م	3.6
5	2014م	2.7
6	2015م	4.3

7	2016م	5.1
8	2017م	5.2
9	2018م	2.8
10	2019م	-1.3
11	2020م	-1.6

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي 2010-2020م

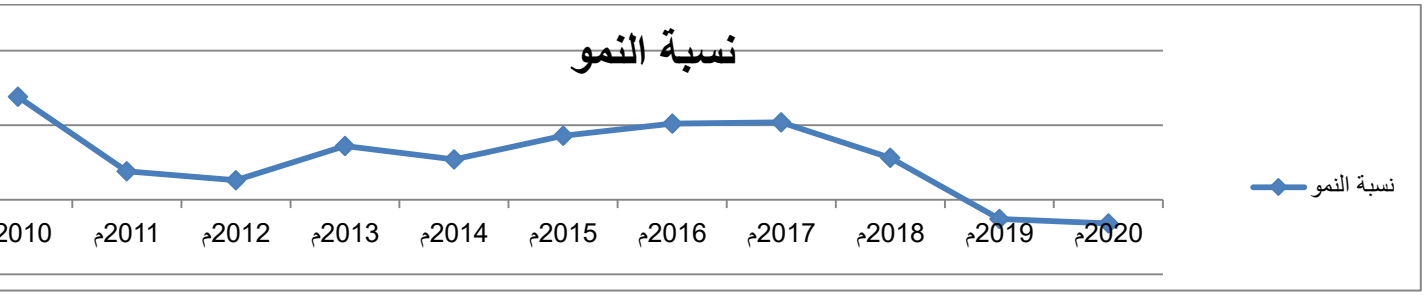

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد علي بيانات الجدول 3

4. اثر السياسة النقدية علي ميزان المدفوعات

تهدف السياسة النقدية تحقيق التوازن في القطاع الخارجي وتحسين أداء ميزان المدفوعات عن طريق إحكام إدارة جانبي العرض والطلب على النقد الأجنبي والإحتياطيات من خلال الآتي :

جانب العرض: فرض ضوابط علي شراء وتصدير الذهب في المركز والولايات، يشجع بنك السودان المركزي الصادرت غير البترولية عبر توسيع مظلة تأمين وإعادة تأمين الصادرات بواسطة شركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.،تحفيز جذب تحويلات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج،الاستمرار في توفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الاستراتيجية،تفعيل وتنشيط سوق ما بين المصارف في مجال شراء وبيع النقد الأجنبي لخلق المزيد من التوازن في سوق النقد الأجنبي.

تنشيط وتفعيل العلاقات الاقتصادية والمصرفية مع شركاء التجارة والاستثمار و المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة، الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير المعاملات الجارية عبر مزيدٍ من الحرية في التغذية للحسابات والودائع والتحويلات للمصارف والصرافات وشركات التحاويل المالية.

في جانب الطلب: مراجعة الإجراءات والضوابط المصرفية المتعلقة بالاستيراد لترشيد الطلب على النقد الأجنبي ،حرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات الصادرة من بنك السودان المركزي،إدارة أرصدة واحتياطيات النقد الأجنبي، العمل على بناء احتياطيات مقدرة من النقد الأجنبي وإدارتها بفعالية لتحسين موقف ميزان المدفوعات والمساعدة في استقرار سوق النقد الأجنبي،إلزام المصارف بنسبة الانكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي، إحكام ولاية بنك السودان المركزي على الأموال الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية بالنقد الأجنبي خارجياً أو داخلياً لتكون ضمن أرصدة بنك

السودان المركزي، مع الاحتفاظ بخصوصية وطبيعة تلك الجهات بغرض ضبط وزيادة فعالية وكفاءة وتنمية موارد الدولة من النقد الاجنبي.

جدول [4] يوضح ميزان المدفوعات خلال الفترة من [2010م – 2020م]

الرقم	العام	ميزان المدفوعات مليون دولار
1	2010م	-54.2
2	2011م	-644.5
3	2012م	-24.1
4	2013م	-17.6
5	2014م	-3.3
6	2015م	38.4
7	2016م	-18.7
8	2017م	-12.8
9	2018م	-25.2
10	2019م	12.4
11	2020م	32.8

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي 2010–2020م

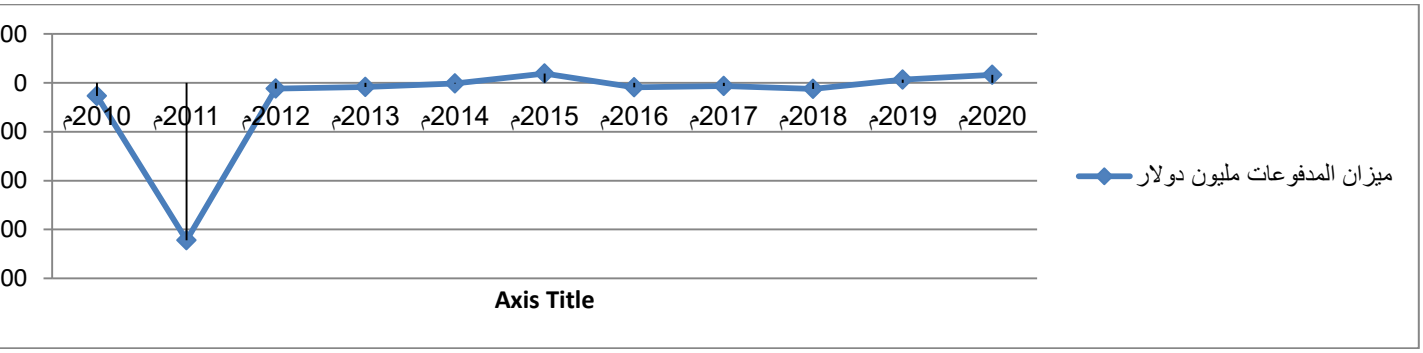

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد علي بيانات الجدول4

النتائج:

توصلت الدراسة الي :

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية حول تأثير السياسات النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2010–2020م:

1. تذبذب معدلات التضخم حيث سجل في العام 2010م معدل 13% ، ثم ارتفع الي 18.9% خلال العام 2011م نتيجة لإنفصال جنوب السودان وماصاحبه من تداعيات سالبة علي الاقتصاد القومي وخروج البترول من قائمة الصادرات السودانية ارتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع اسعارها عالميا[1]، اما في العام 2012 قفز التضخم الي 44.4% بسبب العجز الكبير الذي حدث في موازنة الدولة والتدني الحاد في موارد البلاد من النقد الأجنبي، ثم انخفض التضخم انخفاضاً طفيفاً الي 41.9% خلال العام 2013م بسبب الاستمرار في السياسة النقدية الترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد و الانعكاسات السالبة لتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تم تنفيذها في سبتمبر من عام 2013 وأهمها تصحيح سعر الصرف ورفع الدعم عن المحروقات، أما في العام 2014م انخفض معدل التضخم بصورة كبيرة بلغ 25.4% بسبب التحكم في عرض النقود نتيجة للسياسات التنسيقية بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ،أما في العام 2015م بلغ أدني معدل له خلال فترة الدراسة يقدر بـ12.6%، ذلك بفضل مجهودات الدولة بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد أهم تلك الجهود إطلاق صندوق إدارة السيولة بين المصارف منذ سبتمبر 2014 والذي ساهم في إمتصاص جزءاً مقدرا من التوسع النقدي في عام 2015م ، وذلك عن طريق تقليل تدخل بنك السودان المركزي لتغطية العجز السيولي المؤقت للمصارف التجارية، ثم عاد التضخم للارتفاع خلال العام 2016م حيث بلغ 30.5% بسبب الإنحراف في عرض النقود بسبب إرتفاع صافي الإستدانة الحكومية المؤقتة ورصيد الضمانات المدفوعة نيابة عن الحكومة، بالإضافة إلى فروقات شراء وتخصيص عائدات الذهب وفروقات دعم القمح، و إرتفاع حجم التمويل الممنوح للمصارف ومساهمات بنك السودان المركزي في المحافظ التمويلية.أما خلال العام 2017م انخفض معدل 25.2% بسبب السياسة النقدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد، ثم ارتفع التضخم الي 72.9% في العام 2018م وانخفض الي 57% في العام 2019م بسب زيادة النمو فى عرض النقود والذى يعزى بصورة أساسية الى إرتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة بالاضافة الى إرتفاع تمويل المصارف للقطاع الخاص و تحريك سعر الصرف.أما خلال العام 2020م فقز التخضم الي 269.3% بسبب تطبيق الهيكل الراتبي الجديد للعاملين بالدولة وتعويم سعر الصرف.
2. تذبذب معدلات البطالة حيث سجلت في العام 2010م 13.7%، ثم انخفضت خلال العام 2011م الي 12%، أما خلال الاعوام 2012م و 2013م و2014م نلاحظ ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة حيث بلغ 14.8%، 15.2%و 25.4% علي التوالي، اما خلال العام 2015م انخفض معدل البطالة الي 12.6%، ثم ارتفع الي20.6% خلال العام 2016م وذلك حسب بيانات العرض الاقتصادي الصادر من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي 2018م، انخض انخفاض طفيفا في العام 2017 حيث بلغ 19.6% اما في العام 2018م بلغ

19.5%، ثم ارتفع ارتفاعا ملحوظاً خلال العامين 2019م، 2020م حيث سجل 22.1% و 26.8% علي التوالي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي خلال تلك الفترة وذلك حسب بيانات منظمة العمل الدولية.

3. يتضح ان نسبة النمو خلال العام 2010م بلغت 5.2%، ثم انخفضت انخفاضا كبيراً الي 1.9% ، 1.3% خلال العام 2011م و 2012م علي التوالي بسبب تداعيات انفصال الجنوب وخروج عائدات البترول،ثم ارتفع النمو الي 3.6% خلال العام 2013م نتيجة لسياسات النقدية خلال العام، أما في العام 2014م انخفض معدل النمو 2.7%، أما خلال العام 2015م و 2016م ، 2017م ارتفعت معدلات النمو الي 4.3% و 5.1% و 5.2% علي التوالي، ثم انخفضت معدلات النمو انخفاضا كبيرا خلال الاعوام 2018م 2019م و 2020م بنسب 2.8% و -1.3% ، -1.6% بسبب التدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار الاقتصادي وانهيار سعر الصرف.
4. يتضح أن هناك عجز متفاوت في ميزان المدفوعات بلغ في العام 2010م مبلغ 54.2مليون دولار، في العام 2011م وبسبب انفصال جنوب السودان وخروج عائدات البترول وارتفاع اسعار السلع المستوردة ارتفع العجز الي 644.5مليون دولار، اما في الاعوام 2012م و 2013م و 2014م كان هناك انخفاض في العجز بصورة كبيرة ومتفاوتة حيث بلغ 24.1 مليون دولار ، 17.6مليون دولار و 3.3مليون دولار علي التوالي، اما في العام 2015م حدث تطور ايجابي في ميزان المدفوعات بمبلغ38.4مليون جنيه قيام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من السياسات والضوابط و الإجراءات والتي أسهمت في ترشيد الاسترياد وزيادة موارد النقد الأجنبي والإستقرار النسبي في سعر الصرف، اما خلال الاعوام 2016م و2017 و2018م حدث عجز بلغ 18.7 مليون دولار و 12.8مليون دولار و 25.2مليون دولار علي التوالي بسبب السياسات النقدية خلال تلك الفترة وضبط وترشيد التعامل مع النقد الاجنبي.أما خلال الاعوام 2019م و2020 حدث تطور ايجابي في ميزان المدفوعات بلغ 12.4 مليون دولار و 32.8 مليون دولار نتيجة للتوقف عن العمل بآلية السوق في تحديد سعر الصرف وارتفاع قيمة الصادرات الزراعية وصادرات الذهب وارتفاع قيمة التحويلات الجارية.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يلي:

1. اتباع سياسة نقدية متشددة للحد من التضخم ضرورة تبنّي سياسة نقدية متشددة تهدف إلى الحد من المعروض النقدي، وذلك من خلال:
   - رفع أسعار الفائدة.
   - زيادة متطلبات الاحتياطي النقدي للمصارف.
   - ويسهم ذلك في تقليل الإنفاق الكلي والطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي تدريجيًا إلى انخفاض الأسعار ومن ثم تقليل معدلات التضخم.
2. معالجة البطالة من خلال إصلاح نظام التعليم ودعم ريادة الأعمال:

- تحسين نظام التعليم والتدريب المهني والتقني عبر ربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل.
- دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - تقديم القروض الميسرة قصيرة الأجل.
  - توفير الإرشاد والدعم الفني.
  - تسهيل الإجراءات الحكومية لتأسيس المشاريع.
  - إنشاء حاضنات أعمال وبرامج تحفيزية للشباب.

3. تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية:

- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعة، والطاقة.
- الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للنمو الاخضر مثل مشاريع المدن الذكية

4. وضع سياسة فعّالة لسعر الصرف وتحسين قطاع التجارة الخارجية:

- تبنّي سياسة سعر صرف مرنة ومدروسة تضمن جعل الصادرات السودانية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.
- دعم وتشجيع الإنتاج المحلي بهدف التصدير.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر تحسين بيئة الأعمال وتثبيت استقرار سعر الصرف.
- تطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال تسهيل الإجراءات، وتوقيع اتفاقيات تجارية تفيد الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

تُعد السياسة النقدية من الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث تقوم البنوك المركزية باستخدام أدواتها مثل أسعار الفائدة، وعرض النقود، والاحتياطي النقدي، لضبط معدلات التضخم، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.وقد بيّنت هذه الدراسة من خلال تحليل واقع السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 2010–2020م، أن فعالية هذه السياسات كانت متفاوتة نتيجة للتحديات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، وأهمها انفصال جنوب السودان، فقدان عائدات النفط، تدهور سعر الصرف، وتصاعد معدلات التضخم.

أظهرت النتائج أن فترات تطبيق السياسات النقدية الترشيدية والمتشددة أسهمت في تحسين بعض المؤشرات كخفض التضخم وتحقيق فوائض مؤقتة في ميزان المدفوعات، إلا أن غياب الاستقرار السياسي والمالي، والتوسع في الاستدانة، وارتفاع تمويل العجز الحكومي، ساهم في إضعاف الأثر الإيجابي لتلك السياسات، خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. كما تبيّن أن النجاح الحقيقي للسياسة النقدية لا يتحقق إلا بوجود شفافية واستقلالية البنك المركزي تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس.

المراجع

كتب

1. خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2013م .
2. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، عمان 2014م .
3. علي اسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط علي السياسة النقدية في العراق، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد25، جامعة كربلاء،كلية الادارة والاقتصاد،قسم الاقتصاد.
4. زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية،دار اليازوري العلمية للنشر والتويع، الاردن2006.
5. متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر موزعون وناشرون،عمان2014م.
6. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013م .

رسائل جامعية

1. يسعد عبد الرحمن، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات – دراسة حالة الجزائر1990–2013م،اطروحة اقتصاد تخصص اقتصاد دولي، جامعةحسيبة بن بوعلي، الشلف ،2014–2015 .
2. عمروش شريف ، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة 2005م .
3. بناني فتحيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي–دراسة نظرية مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،جامعة بومرداس 2008–2009 .
4. ديس فاطيمة الزهرة،دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية–دراسة حالة أزمة الديون السياسة في منطة الأورو،أطروحة دكتوراة تخصص نقود وبنوك،جامعة ابوبكر بلقايد،تلسمان 2017–2018م .
5. حيدر طالب موسي، صباح رحيم مهدي، حيدر حسين عذافة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية 2009–2017، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد المجل26 العدد 119، 3ابريل2020.

6. ميهوب مسعود،دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، في ضوء الاصلاحات الاقتصادية [1990-2015]، اطروحة دكتوراه ،تخصص علوم تجارية جامعة لمسيله2016-2017.
7. ضيف احمد،أثر السياسة المالية علي النمو الاقتصادي المتسدام في الجزائر[1989-2012]، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2014-2015.
8. بن البار محمد، أثر السياسة النقدية علي التضخم في الجزائر للفترة من 1986-2014م دارسة تحليلة قياسية،اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية،جامعة لمسيلة، 2016-2017م.
9. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية ، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية،جامعة سطيف،2009-2010م .

دوريات

1. بلوافي محمد، النظريات والسياسات النقدية والمالية،مطبوعة موجهة لطلبة سنة اولي ماستر علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة إدرار2018-2019 .
2. فريد بن طالبي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الاشارة لحالة الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد-دراسة نظرية- العدد30جوان 2008م.
3. روشو عبد القادر، الآثار الاجتماعية لظاهرة البطالة في المجتعات العربية –المجتمع الجزائري نموذج للفترة من 2001-2018م، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية للابحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية2018م .
4. رميسة كلاش،الهام نايلي، موسي بونويرة، أثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر1974-2018م مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد11 العدد 1 .

المواقع الالكترونية

1. www.marefa.org/ /ميزان_المدفوعات/simplified.
2. https://blogs.worldbank.org.

التقارير

1. تقرير بنك السودان المركزي رقم 50 للعام 2010
2. تقرير بنك السودان المركزي رقم 51 للعام 2011
3. تقرير بنك السودان المركزي رقم 52 للعام 2012
4. تقرير بنك السودان المركزي رقم 53 للعام 2013
5. تقرير بنك السودان المركزي رقم 54 للعام 2014م
6. تقرير بنك السودان المركزي رقم 55 للعام 2015
7. تقرير بنك السودان المركزي رقم 56 للعام 2016

8. تقرير بنك السودان المركزي رقم 57 للعام 2017
9. تقرير بنك السودان المركزي رقم 58 للعام 2018
10. تقرير بنك السودان المركزي رقم 59 للعام 2019
11. تقرير بنك السودان المركزي رقم 60 للعام 2020
12. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي العرض الاقتصادي 2016
13. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي العرض الاقتصادي 2017
14. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي العرض الاقتصادي 2018